

## الأعيب الرجعية ويقظه الشعب

كان تكليف أحد زعماء اليمين بتشكيل الوزارة<sup>(١)</sup> وما يعنيه من تكتل رجعي ومن إعادة الاعتبار للرجعية وقيمتها وأشخاصها تمهيداً لا نزال ضربة في الحركة الشعبية، كان هذا محاولة فاشلة، ولكنها نذير خطر وتنبية عنيف للعناصر التقدمية التي لم يكتمل وعيها الثوري الصلب، والتي تحسن الظن من حين إلى حين فتتم بذلك عن ميول غير تقدمية تغريها بالاستقرار والانتفاع والاستراحة من النضال. وما يشجع على حسن الظن في هذا الظرف هو مسابرة الحكومات في سورية في السنة الأخيرة للخطوات التحررية في السياسة الخارجية العربية، وكون العناصر الثورية لم توضح توضيحاً كافياً، ان تلك الخطوات التحررية قد فرضت على رجال الحكم فرضاً، ولم تخرج من قناعتهم، ولو أننا وفينا هذا الأمر حقه من التوضيح لأظهرنا للشعب أن السياسة لا ترتجل إرتجالاً، ولا سيما حين تكون في مثل مستواها اليوم، أي حين تمس مصالح ضخمة للاستعمار من جهة، وللشعب العربي من جهة أخرى، ذلك أن المسألة هي الآن: هل يستمر الاستعمار والرجعية في سيطرتهم، أم يفقدان ما لهما من مصالح؟ أن سياسة لها هذه الخطورة، لا ترتجل ولا تدخلها العاطفة. ويجب علينا، حين يتراجع الرجعيون ويلبسون زياً جديداً أن نعرف أسباب هذا التراجع وانحرافه، وان نربط دوماً بين حاضرهم وبين ماضيهم، فنذكر أنهم إذا تراجعوا خطوة إلى الوراء، فلكي يتحفزوا للوثوب عدة خطوات إلى الأمام، أو لكي لا يضطروا إلى التراجع خطوات كثيرة.

(١) نشر في جريدة «البعث» في ١٥ حزيران ١٩٥٦.

إننا إذا استرنا بهذا الوعي الانقلابي، واحتكنا اليه ورجعنا الى مقاييسه، رأينا أنه من غير المعقول مطلقاً أن يحصل تراجع الى النقيض، وأن يكون هذا التراجع طبيعياً مخلصاً لا يخبيء مؤامرات، ولا يبيت مكائد، لأن هذا المنطق يفرض علينا أن نربط بين المصالح الرجعية وبين ممثلي هذه المصالح من رجال الحكم الرسميين . فإذا رجعنا الى ما قبل عشر سنين لم يصعب علينا أن نتذكر ماذا كانت سياسة هؤلاء الأشخاص ومواقفهم والوسائل والتدابير التي لجأوا اليها للدفاع دفاع المستميت عن تلك السياسة باضطهاد الشعب وقمع حرياته وتزييف الحكم الدستوري .

ان تبدل موقف الأشخاص لا يفسر الا بأحد شيئين : أما بتبدل في المصالح التي كانوا يمثلونها، وأما بتبدل في نفسيتهم وتفكيرهم . أما المصالح الرجعية فلم تتبدل في أساسها، لأنه لم يحصل أي تغيير في النظام الاجتماعي القائم على الاقطاعية والرأسمالية . وأما تبدل النفسية والتفكير فلا بد أن يعبر عن نفسه بانفكاك الشخص عن طبقته وخروجه على مصالحه . ولكننا نرى أن الطبقة الرجعية هي التي اعادت هؤلاء الى الحكم وهي التي لا تزال تضمن بقاءهم فيه . قد يتفق لشخص ينتمي الى الطبقة الرجعية أن يبدل تفكيره ويستوعب مقتضيات التطور فيتبنى بأخلاص حداً معتدلاً من السياسة التحررية التقدمية، ويحاول الاستفادة من رصيده لدى الطبقة الرجعية من أجل استدراجها شيئاً فشيئاً الى السياسة السلمية التي اهتدى اليها، فإذا تلكأت الرجعية في هذا السير أو قاومتها وقع الاصطدام بينه وبينها، أو بينه وبين الشعب الذي ادعى هذا الشخص مساندة مصالحه وتبني اتجاهه . ولكن الاصطدام الذي وقع أخيراً بمناسبة تكليف لطفي الحفار كان اصطداماً مع الشعب وممثلي اتجاهه التحرري، كما أنه لم يكن اصطداماً عارضاً عفويماً بل أمراً مبيتاً منذ أشهر، وظهر بشكل لا يدع مجالاً للشك أن التظاهر بالسياسة التحريرية لم يكن سوى وسيلة لتخدير الشعب وأبعاد الظنون عما كان يعد في الخفاء لضرب الحركة الشعبية وهدم ما بناه الشعب بدمه ونضاله .

ما هي المصالح الرجعية، وما هي المصالح الشعبية، وما هي المناسبات التي يحصل فيها الاصطدام؟ .

منذ عام والى اليوم، ثبت اتجاه عمل له حزبنا منذ سنين طويلة يتلخص في الانعتاق من طوق السياسة الاستعمارية والجرأة في رد هجماتها ومؤامراتها ومشروعاتها، وفضحها للشعب العربي، وبالتالي التعاون والاتصال مع دول أخرى تلتقي مصالحها ونزعاتها مع مصالح الأمة العربية؛ ويتلخص أيضاً في السير العملي نحو الوحدة العربية من الناحية النضالية وناحية الخطوات الرسمية التي تحقّقها الدول العربية.

ومن البديهي ان هذا الاتجاه الذي ينصب في الظاهر على السياسة الخارجية وعلى العلاقات بين الدول العربية هو في جوهره متصل أعمق الاتصال بالسياسة الداخلية لكل قطر عربي، مرتكز عليها ومدعوم بها، يستمد منها القوة.

وقد كان هذا منطلق حزبنا باستمرار منذ البدء. وهذا ما تجلّى عملياً في سياسة حكومة الثورة في مصر التي بدأت بالاصلاح الداخلي أو على الأقل بشق طريقه وتهيئة الجو لتفتح امكانياته، ثم انطلقت في السياسة الخارجية التحررية والسياسة العربية التوحيدية. وليس الأمر على هذا النحو في سورية. ففي سورية ليس هناك اصلاح داخلي، ولكن هناك نضال ضاغط، خلقه ونظمه المنطق الانقلابي الذي يدرك الصلة الحية الوثيقة بين التحرر الداخلي والتحرر الخارجي، والتحرر من التجزئة القومية، ويعمل دوماً على هذه الجبهات الثلاث معاً. وكان من الطبيعي أن يضغظ لتحرير السياسة من النفوذ الاستعماري وتوجيهها نحو التوحيد القومي حتى ولو لم يصل بعد الى القوة الكافية لبدء التحرر الداخلي الاجتماعي . . .

ان سياسة الحكم في سورية منذ أكثر من عام، هي سياسة متناقضة تفصح عن تناقض الوضع الاجتماعي والقومي فيها، والواقع كما يعرفه الرجعيون ويصرحون به مراراً، أن الحكومات منذ عام هي رجعية بأشخاصها وأحزابها ومصالحها، ولكنها تنفذ سياسة التقدميين في المجال الخارجي والعربي.

وهذا الاعتراف وحده ليجب على التقدميين الأرياب والحذر والعمل للتعجيل في تخليص البلاد من هذا التناقض، وذلك بعدم فصل النضال التحرري الخارجي والوحدوي عن النضال في سبيل تحرير الشعب سياسياً واقتصادياً من استثمار الرجعية وطغيانها في الداخل. وإذا كان النجاح النسبي الذي سجلناه في المجال الخارجي

والعربي قد نتج عنه انتعاش معنوي للشعب وتراجع للطبقة الرجعية هو أيضاً معنوي ، فإن تركيز نضالنا من أجل ضرب هذه الطبقة في مصالحها المادية هو الذي يوجد الركيزة الواقعية لسياستنا الخارجية والعربية الجديدة ويضمن تتابع خطواتها ويحميها من الانتكاس والتأمر .

ان الحركة العربية الانقلابية اليوم على مفترق طريقين : فأما أن يؤدي بها نقص وعي الموجهين لها وضعف روحهم الثورية وقابلياتهم التنظيمية الى الاكتفاء بهذه الخطوة التقدمية التي حققتها في بعض اقطار العروبة فتلتقي عندئذ هي وحكومات هذه الأقطار على صعيد واحد ( ولكن ليس على قدم المساواة لأن بعض هذه الحكومات - وخاصة في سورية - هي حكومات رجعية أرغمت على مسايرة التقدم ولم تنس مصالح طبقاتها وعقليتها، وسوف تكون أقدر من الحركة الانقلابية على استغلال السياسة الجديدة لكسب شعبية تمكنها من تخدير الشعب والتأمر على هذه السياسة نفسها) . . . . . وأما أن تفيد الحركة العربية الانقلابية من هذه التجارب وهذا النصر النسبي لترفع مستوى وعيها والشعب ومستوى نضالها الذي هو نضال الشعب، وأن ترفض المساواة مع هذه الحكومات أن لم ترفض الالتقاء الموقت بها فتبقى حريصة على الأهداف القومية البعيدة كاملة وواضحة، وأن توضح للشعب باستمرار المسافة التي ما زالت تبعده عن هذه الأهداف، والتي تفصله في الوقت نفسه عن الحكومات الحاضرة ليس من حيث إمكانية التحقيق فحسب بل أيضاً وبصورة خاصة من حيث الجد والاختلاص في التحقيق .

١٥ حزيران ١٩٥٦